● الخطوة الثورية التي حدثت في السودان
تفتح الطريق واسعاً امام مستقبل ظافر

ما الذي جرى في السودان خلال الاسبوع الماضي ؟

هل هو مجرد انقلاب عسكري يضاف الى قائمة الانقلابات العسكرية التي حدثت في الوطن العربي ، وادت الى قيام انظمة عسكرية وسطية الممارسات والسياسات ؟

هل هو تغير ديمقراطي تقدمي تقف وراءه القوى التقدمية في السودان ، اعتمد الجيش كوسيلة له فقط تؤدي دورها ثم تعود الى الثكنات ؟

ما هي الهوية السياسية للانتفاضة الجديدة؟

هذه الاسئلة وغيرها كثير ، تزدحم في رأس الانسان العربي ، ليس امام انتفاضة السودان الاخيرة وحسب ، انما امام اي انتفاضة عسكرية تقع في اي قطر عربي اذ ان الانسان العربي بعد مجموعة تجاربه مع التغيير بواسطة الانقلابات العسكرية اصبح بطيء الاستجابة للشعارات التي تواكب « البيان رقم واحد » مهما كانت جميلة تلك الشعارات ، وهذه الظاهرة لها وجهان : ايجابي وسلبي .

الوجه الايجابي ان عمليات الخداع الفوقية التي تستغل التأييد الجماهيري الانفعالي في مراحل الانقلابات الاولى ، لتمكين الانقلابيين من تقوية سلطاتهم العسكرية ، ان هذه العمليات ما عادت قادرة على الحدوث والنجاح بسهولة...

اما الوجه السلبي فهو تأخر الجماهير في اسناد حركات التغيير الديمقراطية التي قد يعتمد الجيش وسيلة لها ، الامر الذي قد يسهل التآمر عليها في بداية طريقها . وهذا الوجه السلبي يفرض على اصحاب التغيير الديمقراطي منذ البداية مهمات اضافية ، هي اثبات الحقيقة الديمقراطية للتغيير الذي يقومون به وذلك من خلال العمل وليس الاعلان ، من خلال الخطوات الملموسة وليس الشعارات فقط ..

وما جرى في السودان خلال الايام الماضية كان متوقع الحدوث منذ فترة غير قصيرة ، ذلك ان زمام التوازن بين مجموعة من الضغوطات والتناقضات ، والذي كان يمسك به الحكم السابق كان قد آختل منذ فترة طويلة .. خاصة وان الوضع في السودان اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا خاضع لضغوط وتناقضات ثقيلة بشكل يجعل اي حكم وسطي ، شديد القلق وبالتالي شديد الاستعداد للسقوط ..

ما هي الميزات الخاصة للاوضاع السودانية ؟

ان ابرز ما في الحياة السياسية السودانية هو وجود حزب شيوعي قوي له قاعدة شعبية عريضة ، وهو بالتالي قادر على قيادة تحالف وطني تقدمي لانجاز مهمات مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي ... ومما يزيد في دور هذا الحزب وايضا في خصوصية الوضع السوداني هو غياب او شبه غياب الحركات القومية البرجوازية الصغيرة بآفاقها اليمينية ، فهذه الحركات قد تجاوزت نفسها ومواقعها منذ زمن طويل حيث الشعب الاشتراكي انشق وانضم القطاع اليساري فيه الى الاحزاب البرجوازية ، وحركة الاشتراكيين العرب تقدمت نحو الامام بشكل ملموس في السنين الاخيرة وهي الان جزء من الجبهة الوطنية الديمقراطية التي تضم الحزب الشيوعي ...

ويتميز الحزب الشيوعي السوداني الى جانب حجمه الشعبي ودوره بعدم الخلل في سياسته الجدلية بين الاممية والوطنية ، اذ استطاع هذا الحزب فعلا استيعاب النقاط الاستراتيجية الاساسية التالية :

١ ـ سلامة العلاقة بين الخط الوطني السليم والخط الاممي السليم .

٢ ـ الوعي الدقيق والمستمر لمراحل التطور، الاقتصادي والاجتماعي في السودان .

٣ ـ التمكن على ضوء الحقيقتين السالفتين من رسم سياسة وطنية تقدمية صحيحة .

٤ ـ التأكيد الدائم على المنهج الديمقراطي داخل الحزب من خلال الحفاظ على معادلة المركزية الديمقراطية ، تنظيميا وبشكل عملي .

ان حركة وطنية تقدمية بشكل حزب من هذا النوع عمودها الفقري ، لا بد في المقابل من ان تجعل القوى الاستعمارية والرجعية في حالة استنفار ويقظ دائمين ، لمدى خطورتها على مواقع تلك القوى ومصالحها ..

بل اكثر من ذلك : ان القوى الحاكمة في اقطار عربية اخرى ، وحتى الوطنية العسكرية منها ، كانت تخشى تقدم التجربة الوطنية الديمقراطية في السودان ، وكانت كثيرا ما تسعى الى عرقلة تلك التجربة واجهاضها بمختلف الاساليب ...

يضاف الى كل ما تقدم ان الحركة الشعبية في السودان كانت قد برهنت مرة وبشكل نموذجي لم تعرفه الاقطار العربية الاخرى عن مدى استعداداتها النضالية الديمقراطية يوم أطاحت اعتمادا على النضال الشعبي المباشر بديكتاتورية ابراهيم عبود العسكرية واستطاعت اعادة العسكر الى الثكنات .

دور المؤسسة العسكرية :

طبيعي ان يؤثر هذا الوضع الشعبي النضالي على الوضع داخل المؤسسة العسكرية ، رغم ان تلك المؤسسة بقياداتها القديمة وأساليبها موروثة عن عهد الاستعمار البريطاني بكل ما تركه فيها ذلك الاستعمار من ترسبات اجتماعية ، اقطاعية وعشائرية وطائفية .

وهذا التأثر يتجلى اكثر ما تجلى في صفوف الشباب من الضباط الذين تعاطفوا مع الحركة الشعبية التقدمية ، الامر الذي نقل التناقض الاجتماعي الحاد في صفوف الشعب الى داخل المؤسسة العسكرية ، فكانت قوى اليمين الرجعي التقليدية القوية وذات الاسس الاقطاعية العشائرية الطائفية متحالفة دائما مع القيادات العسكرية اليمينية الرجعية ، بينما كانت القواعد العسكرية الشابة في صفوف الجنود وصغار الضباط تلتقي فكرا وتطلعات بالحركة الشعبية التقدمية . وقد برزت هذه القواعد العسكرية التقدمية من خلال تنظيم الضباط الاحرار الذي تمكن مع بعض العناصر الوطنية في الجيش من القيام بانتفاضة ٢٥ مايو التي اطاحت بحكم التحالف الرجعي عام ١٩٦٩ ..

الا ان تلك الانتفاضة ونتيجة لضغوط داخلية وخارجية لا سيما من قبل البرجوازية الصغيرة العسكرية الحاكمة في مصر وليبيا والتي كانت تخوف من التجربة الديمقراطية للجماهير السودانية بقيادة حزبها الشيوعي والجبهة الوطنية الديمقراطية نتيجة لتلك الضغوط استطاعت العناصر الفردية في تلك الانتفاضة ، خاصة العناصر التي لم تكن ضمن تنظيم الضباط الاحرار كجعفر النميري واللواء خالد حسن عباس ، استطاعت الاستئثار بالحكم وعزل العناصر الابرز في تنظيم الضباط الاحرار المتأثر بالحركة الشعبية ..

وهذا الاستئثار ادخل النظام السابق في السودان ضمن تجربة البرجوازية الصغيرة العسكرية المتذبذبة المعادية للرجعية والاستعمار من جهة والمعادية من جهة اخرى للقوى الشعبية التقدمية المنظمة .. واخذ هذا الحكم يسلك سبل السلل بين التناقضات الداخلية والخارجية معتمدا على توازنات هشة وخطوات اصلاحية مترددة ودعم عربي اعلامي وغير اعلامي. الا ان سياسة من هذا النوع ما كان بامكانها ان تستمر في السودان حيث اليمين واليسار يشكلان قوتين كبيرتين وحيث المعركة الاجتماعية والسياسية الداخلية بالغة الحدة .

فاليمين استمات في التآمر الذي بلغ ذروته في عصيان جزيرة ابا .. بينما الحكم عاجز عن اطلاق الطاقات التقدمية للجماهير كي تواجه ذلك التآمر المحتدم . وما كاد عصيان ابا يفشل حتى انتقل الحكم الى سياسة مراضاة اليمين داخليا وخارجيا باتباعه سياسة اكثر معاداة للحزب الشيوعي السوداني والقوى التقدمية الاخرى واكثر اعتمادا على الاجهزة الباحثية والبوليسية . فاعتقل الرفيق عبد الخالق محجوب السكرتير العام للحزب الشيوعي بعد ايام من عصيان ابا اليميني ونفاه الى القاهرة حيث وضع في الاقامة الجبرية . ثم صعد حملته على القوى الديمقراطية حتى بلغت ذروتها في بيان النميري اوائل العام الحالي ، الذي اعلن فيه حملة لتصفية الحزب الشيوعي تلاها الغاء الحظر على المؤسسات الشعبية كاتحاد العمال واتحاد المعلمين واتحاد الطلاب ورابطة المرأة السودانية، كل ذلك بعد ان ابعد عن مجلس الثورة وعن الحكم مجموعة من الضباط التقدميين المتعاطفين مع الحزب الشيوعي وكان منهم المقدم بابكر عثمان والرائدان فاروق حمدالله وهاشم العطا ..

ومثل هذه السياسة اوصلت الحكم السوداني السابق الى مرحلة عدا سقوطه معها حتما امام واحد من احتمالات ثلاثة هي .

● ١ ـ ان يبادر القوة القريبة اليمينية في الحكم ذاته الى التخلص من بعض الحكم ومن بعض القوى التقدمية الموجودة فيه غير انقلاب جزئي كان سوقع ان يقوم به اللواء خالد حسن عباس او اي ضابط آخر ..

● ٢ ـ ان يبادر قوى اليمين للاستفادة من المعركة التي قادها الحكم ضد القوى اليسارية الى التمادي من جديد والقيام بعملية اطاحة بالحكم بقسم على اعقابه حكما يمينيا فاشيا مكسوفا يقوم هو بتصفية القوى التقدمية ومجموع المنجزات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها الجماهير السودانية .

● ٣ ـ ان يبادر القوى التقدمية نفسها الى اتخاذ قرار استراتيجي بانتزاع السلطة من يد البرجوازية الصغيرة العسكرية التي توضح كلما انها توقفت بالثورة الوطنية الديمقراطية عند خطوات جزئية ترددت بعدها الى محاربة كل القوى الدافعة بتلك الثورة الى الامام ...

هذه الاحتمالات الثلاثة كانت واردة كلها وبشكل سريع منذ بداية العام الحالي .. وتفيد بعض الانباء الخاصة ان الحزب الشيوعي السوداني قد تمكن رغم كل الظروف التي احاطت به في الفترة القريبة الماضية من عقد مؤتمره الخامس الذي اتخذ فيه قرار انتزاع السلطة ووضعها في يد الجبهة الوطنية الديمقراطية ، وكلف اللجنة المركزية بتحديد اسلوب تنفيذ ذلك القرار .

في هذا الجو حدثت الانتفاضة العسكرية الجديدة التي أطاحت بنظام النميري ، ويبدو من اوائل الاشارات ان اتجاها تقدميا ديمقراطيا سيطر على تلك الانتفاضة ويقودها ، وابرز هذه الاشارات هي :

١ ـ اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين.

٢ ـ حل جهاز الامن القومي وغيره من الاجهزة والمنظمات التي انشأها الحكم السابق .

٣ ـ الغاء الحظر على المنظمات الشعبية .

٤ ـ اعلان نائب رئيس مجلس قيادة الثورة عن ان الحكومة ستؤكد سلطة الجبهة الوطنية الديمقراطية . وانه سيترك للقوى التقدمية حرية اختيار ممثليها في السلطة كي تتمكن من محاسبتهم على جهودهم داخليا ..

ومع ذلك ، ولان الانسان العربي غدا ملدوغا اكثر من مرة من جحر الشعارات التي ترافق « البيان رقم واحد » ... يبقى للحكم على هذه الانتفاضة التقدمية حكما نهائيا ان تبلور الاعمال القادمة وبأسرع ما يمكن قيام حكم تقدمي ديمقراطي يطلق فعلا طاقات الحركة الشعبية في السودان بقيادة حزبها الشيوعي والقوى الوطنية التقدمية المتحالفة معه ، فتكون تجربة في السودان رائدة مرة اخرى وتكون لها آثار غير محدودة على مجمل الوضع العربي المتردي في مواجهة معارك العرب المصيرية المحتدمة .

ع . ب .

● الجبهة الشعبية تبرق مهنئة للثوار السودانيين

وجه الرفيق الدكتور جورج حبش ، الامين العام للجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين برقية الى رئيس مجلس قيادة الثورة في جمهورية السودان الديمقراطية هذا نصها :

« باسم جماهير العمال والفلاحين الفلسطينية التي تخوض النضال المرير في غزة وبقية الارض العربية المحتلة ، وتواجه المذابح الوحشية الرهيبة على ايدي الرجعية العميلة في الاردن تنفيذا للمخطط الامبريالي الصهيوني ، وباسم كل المناضلين الثوريين اعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نقدم لكم ولاعضاء مجلس قيادة الثورة وللشعب السوداني الشقيق التهنئة بالخطوة التصحيحية لمسيرة ثورة السودان الوطنية الديمقراطية .

ان البيان التاريخي الذي حدد اهداف ومسيرة الثورة محليا وعربيا وعالميا يضعها والثورة العربية في طريق جديد ، طريق العمال والفلاحين وكل المسحوقين ، كما حدد البيان بوضوح الموقف التقدمي من قضية جنوب السودان ، ومن اهم قضايا الجماهير العربية، وهي المسالة الفلسطينية ، وحقوق شعب فلسطين بشكل وضع الهوية الثورية للتغير الذي قمتم به في هذه المرحلة من نضال الامة العربية واهميته لاستمرارية النضال ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية .

ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي تربطها بجماهير السودان وقياداته الثورية روابط الاخوة والنضال المشترك ، واثقة بان شعب السودان الشقيق ، وقياداته الثورية والديمقراطية ستكون قادرة على التغلب على كل العقبات التي ستضعها في طريقها القوى القوى المعادية .

ودمتم للنضال

الدكتور جورج حبش

الامين العام للجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين »